التعليم الدامج لذوي الإعاقة في ظل الاتفاقية الدولية وقانون حقوق ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة رقم (١١) لسنة (٢٠٢٤)

م. د. حسن محمد جاسم
hasan.jasim@uo.basrah.edu.iq
جامعة البصرة - كلية الآداب - قسم الفلسفة
م. م. بيداء داود سلمان
baydaa.daood@uobasrah.edu.iq
جامعة البصرة - كلية التربية للبنات - قسم العلوم التربوية والنفسية

الملخص:-

يهدف البحث إلى بيان ماهية التعليم الدامج وكيف تم التوصل إليها من خلال الاتفاقية الدولية وقانون رقم (١١) لسنة (٢٠٢٤). لكن قبل ذلك علينا معرفة على ماذا تنص الاتفاقية الدولية، التي نصت عليها في مادة ١٩ من خلال العيش المستقل والإدماج في المجتمع. اما قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤ تم بيان الدمج في المادة ١ – سادساً – الدمج: السياسات التي تهدف إلى تحقيق المشاركة الكاملة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في شتى مجالات الحياة داخل المجتمع دون أي شكل من أشكال التمييز.

إذن التعليم الدامج هو، تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس العادية مع أقرانهم العاديين وإعدادهم للعمل في المجتمع ، بطريقة مدروسة في جميع الأبعاد التعليمية والمنهجية والاجتماعية والسلوكية والوظيفية والتنموية والتواصل.

الكلمات المفتاحية: التعليم الدامج، ذوي الإعاقة، الاتفاقية الدولية، قانون حقوق ذوي الإعاقة رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤.

Inclusive education for people with disabilities in light of the International Convention and the Law on the Rights of People with Disabilities and Special Needs No. (11) of 2024

Lecturer Dr. Hassan Mohammed Jassim
University of Basra - College of Arts - Department of Philosophy
Assistant Lecturer Baidaa Dawood Salman
University of Basra - College of Education for Women -
Department of Educational and Psychological Sciences

Abstract:-

The research aims to explain the nature of inclusive education and how it was reached through the international agreement. And Law No. (11) of 2024. But before that, we must know what the international agreement stipulates, which it stipulated in Article 19 through independent living and integration into society. As for Law No. 11 of 2024, integration was stated in Article 1-Sixth - Integration: Policies that aim to achieve full participation of people with disabilities and special needs in all areas of life within society without any form of discrimination.

Inclusive education is the education of people with disabilities in regular schools with their regular peers and preparing them to function in society, in a thoughtful manner in all educational, curricular, social, behavioral, functional, developmental and communication dimensions.

Keywords: *Inclusive Education, People with Disabilities, International Convention, Law on the Rights of Persons with Disabilities No.11 of 2024*

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة:-

يسعى هذا البحث لبيان (التعليم الدامج لذوي الإعاقة في ظل الاتفاقية الدولية وقانون حقوق ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة رقم (١١) لسنة (٢٠٢٤)) وتحديد التعليم الدامج.

لذا فقد تنوعت روافد البحث بين كتب وبحوث تخص التعليم الدامج، ومصادر أخرى مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون حقوق ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة رقم (١١) لسنة (٢٠٢٤) بحسب ما تتطلبه الدراسة في هذا البحث.

كما اهتم البحث أيضاً ببيان أبرز المواد التي نصت عليها الاتفاقية الدولية في مادة ١٩ من خلال العيش المستقل والإدماج في المجتمع.

أما قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤ تم بيان الدمج في المادة ١-سادسا -الدمج: السياسات التي تهدف إلى تحقيق المشاركة الكاملة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في شتى مجالات الحياة داخل المجتمع دون أي شكل من أشكال التمييز.

لذا أقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على ثلاث مباحث مهمة كانت هي المرتكز الأساسي للتعليم الدامج هي:

المبحث الأول: المبحث الأول:مدخل إلى التعليم الدامج.

المبحث الثاني: التعليم الدامج في ظل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

المبحث الثالث: التعليم الدامج حسب قانون حقوق ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة رقم (١١) لسنة (٢٠٢٤).

المبحث الأول

مدخل إلى التعليم الدامج

إنّ مفهوم التعليم الدامج يعد من المواضيع المهمة في الوقت الراهن، فعند الحديث عن مفهوم التعليم الدامج أو المدمج لذوي الإعاقة، يتبادر في الذهن العديد من التساؤلات، ومن أبرزها: ما المقصود بمفهوم التعليم الدامج، وما طرق التعليم الدامج؟ وما أسبابه؟ وما التحديات التي تواجه التعليم المدمج؟.

أولاً: مفهوم التعليم الدامج

كما هو معروف أن مفهوم الدمج يشمل مساعدة الأطفال ذوي الإعاقة على التعايش مع الأطفال العاديين في الصف العادي، بشكل مؤقت أو دائم في الصف. وأيضاً يعمل على توفير فرص أفضل للتفاعل الأكاديمي والاجتماعي، وكما يؤدي إلى توسيع قاعدة الخدمات وخاصة الدمج التعليمي، وذلك من خلال تطوير المهارات المهنية وتأهيلها في ضوء قد راته وامكانياته، بحيث يصبح قادراً على العمل، والاستقلال المهني والمعيشي(ينظر:مراد،ص١٢-١٣).

التعليم الدامج هو، تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس العادية مع أقرانهم الأسوياء وإعدادهم للعمل في المجتمع، بطريقة مدروسة في جميع الأبعاد التعليمية والمنهجية والاجتماعية والسلوكية والوظيفية والتنموية والتواصل.(ينظر: عطا الله، ٢٠٢٤،ص٦٣٨).

أو هو نمط تعليمي مرن، يمكن من خلالة نحقق زيادة وتطوير، وتنوع الخدمات التربوية للتلاميذ من ذوي الإعاقة الخاصة لزيادة فرصة تفاعلهم الاجتماعي مع أقرانهم الأسوياء في الفصول العادية.(ينظر: عطا الله، ٢٠٢٤،ص٦٣٨. ينظر أيضاً: غشير، د.س،ص٤).

ثانياً: طرق التعليم الدامج

ويمكن تطبيق مبدأ التعليم الدامج والمساوي من خلال عدد من الأساليب من أبرزها (ينظر: محمد، ٢٠٢١، ص١٩-٢٠):

١- توفير غرفة المصادر، وهي غرفة ذات اتساع يحقق سهولة التدريب، والحركة، وتتوسط مواقع صفوف المدرسة، وتكون مزودة بأثاث ومواد تربوية، حيث يتردد على هذه الغرفة التلميذ الذي يعاني من صعوبات تعليمية معينة في مادة معينة أو حل مشكلة تواجهه أو يتلقى فيها مساعدة خاصة من قبل اخصائيين كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٢- توفير الخدمات المساندة للتلامذة من ذوي الإعاقة بالمدرسة العامة، بواسطة معلمين متجولين يقومون بزيارات للمدارس وفق جدول منظم وذلك لتقديم خدمات التربية الخاصة.

٣- الصف الدامج، تقديم المساعدة داخل الصف، حيث يقوم بهذه المهمة المعلم باستشارة معلم متخصص في التربية الخاصة، وتشمل هذه المساعدة الوسائل التعليمية، أو الأجهزة التعويضية، أو إعداد برامج.

ثالثاً: أسباب التعليم الدامج (ينظر: الحسين، ص١٣-١٤):

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل من التعليم الدامج القاعدة والأساس وأولوية الخيارات المطروحة، ومن أبرز تلك الأسباب ما يلي:

أولاً: كما يلاحظ أن حرمان الطلبة ذوي الإعاقة من التعليم الدامج،يتناقض جملةً وتفصيلاً مع جوهر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبصفة خاصة، الحق في التعليم والاندماج في المجتمع والاستقلالية الفردية وحرية الاختيار واتخاذ القرار، حيث يترتب على الحرمان من التعليم تأثيرات سلبية كبيرة على المدى البعيد في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: كما نرى وجود العديد من الفوائد الأكاديمية والاجتماعية والتأثير الإيجابي للتعليم الدامج في الأطفال ذوي الإعاقة، وفق ما أثبتته الدراسات والأبحاث العلمية.

ثالثاً: كما يلعب التعليم الدامج دوراً بارزاً بإعداد الأطفال ذوي الإعاقة،

ليكون قادر اً على العيش بشكل مستقل بدلً من الاضطرار إلى العيش في بيئات تكرس الاعتمادية كما هو الحال في المؤسسات الإيوائية، على سبيل المثال. كما أن التعليم الدامج يساهم في تعزيز فرص الحصول على عمل، والمشاركة في المجتمع بشكل فاعل. كما يؤدي التفاعل بين الأطفال ذوي الإعاقة مع نظرائهم من غير ذوي الإعاقة إلى كسر الحواجز الاجتماعية والمواقف التمييزية على المدى الطويل والتي يمكن أن تؤدي بدورها إلى مزيد من الاندماج والمشاركة المجتمعية.

رابعاً: يعد التعليم الدامج - كما سبقت الإشارة - أقل تكلفةً من التعليم الخاص المنفصل وذلك على المدى المتوسط والطويل، نظراً لما يوفره من بيئات شمولية تستوعب الجميع وتلبي متطلباتهم، وكذلك لما يوفره التعليم الدامج من سياق إيجابي يساهم في انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل ويقلص من معدلات البطالة ويضيق من وجود البيئات الإقصائية العازلة، ثم يمنع التبعات المترتبة عليها مثل ارتفاع معدلات الجريمة وتفشي السلوكيات الاجتماعية والفردية السلبية التي تحتاج بدورها إلى موارد مالية طائلة لمعالجتها.

رابعاً. التحديات الكبرى أمام التعليم الدامج الشامل (ينظر: محمد، ٢٠٢١، ص٧-٨. ينظر أيضاً: العنزي،ص١٠٠، ٢٠١٩).

هناك مجموعة من الحواجز التي تتخذ:أشكالاً عديدة، منها الحواجز المواقفية، والحواجز المؤسساتية، والحواجز البيئية.

أولاً: الحواجز المواقفية، التي تتعلق بالمواقف السلبية لدى بعض التلامذة، سواء كانوا من ذوي الإعاقة أو لم يكونوا، أو لدى المعلمين والمعلمات أو مديري ومديرات المدارس أو أولياء الأمور. كما تستطيع أن تؤدي هذه المواقف أو التحيُّزات أو الأحكام المسبقة إلى مقاومة دمج الأشخاص وقبول الثقافة المجتمعية لعزلهم.

ثانياً: الحواجز المؤسساتية، تشمل السياسات القائمة والتنظيمات والهياكل والممارسات المتحيّزة ضد الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة والتي تعوق تطبيق النُهُج الدامجة والجامعة.

ثالثاً: الحواجز البيئية، التي ترتبط بالصعوبات المادية لبعض الطلبة في الوصول إلى البيئة التعليمية وتحد في النهاية من فرص مشاركتهم. ومن الأمثلة على ذلك، نوع وحجم الأبواب وعدد السلالم والصوتيات في الفصول الدراسية، فضلاً عن نقص الدعم وعدم فعالية إيصال التعليم.

المبحث الثاني

التعليم الدامج في ظل الاتفاقية الدولية

نتطرق في هذا المبحث إلى الاتفاقية الدولية، ولاسيما ما يخص التعليم.

تؤكد الاتفاقية على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يكونوا قادرين على العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة ومنها التعليم الذي نصت عليه في مادة ٢٤،التي سوف نوضحها من خلال بعض المحاور: من خلال تكافؤ الفرص، وإجبار او الزام دول الأطراف بتنفيذها، واتخاذ إجراءات مناسبة.

أولاً: تكافؤ الفرص (ينظر: الأمم المتحدة،٢٠٠٦، ص٨)

وهو المحور الذي يلزم دول الأطراف بالتعليم لأشخاص ذوي الإعاقة، بدون تمييز،وعلى أساس تكافؤ الفرص، وذلك من خلال تكفل الدول الأطراف نظاما تعليميا جامعا لكل المستويات،وتعلما مدى الحياة وموجهين على النحو التالي:

- التنمية الكاملة للطاقات الإنسانية، والشعور بالكرامة،وتقدير الذات، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع البشري.
- تنمية الأشخاص من خلال مواهبهم وابداعهم، فضلا عن قدراتهم العقلية والبدنية، للوصول بها إلى اقصى مدى.

- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة في مجتمع حر.

ثانياً: تهتم دول تحرص الدول الأطراف بإعمالها هذا الحق على كفالة ما يلي: (ينظر: الأمم المتحدة،٢٠٠٦، ص٨)

- عدم استبعادهم من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة، وأيضاً عدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي،أو الثانوي المجاني والإلزامي على أساقة الإعاقة.
- تمكين الأشخاص من الحصول على التعليم المجاني الابتدائي والثانوي، الجيد والجامع، على قدم المساواة مع الآخرين في المجتمعات التي يعيشون فيها.
- مراعاة الاحتياجات الفردية بصورة معقولة.
- حصول الأشخاص على الدعم اللازم في نطاق نظام التعليم العام لتيسير حصولهم على تعليم فعال.
- توفير تدابير دعم فردية فعالة في بيانات تسمح بتحقيق اقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي، وتتفق مع هدف الإدماج الكامل.

ثالثاً: تستطيع الدول أن أشخاص ذوي الإعاقة من تعلم مهارات حياتية أو في مجال التنمية الاجتماعية لتيسير مشاركتهم الكاملة في التعليم على قدم المساواة مع آخرين بوصفهم أعضاء في المجتمع. ولغرض تحقيق هذه الغاية، تختار وسائل مناسبة، تشمل حيثيات عدة، ومن أبرزها: (ينظر: الأمم المتحدة،٢٠٠٦، ص٨).

الحيثية الأولى: تعلم طريقة برايل وأنواع الكتابة البديلة، وطرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة، ومهارات التوجيه والتنقل، وتيسير الدعم والتوجيه عن طريق الاقران،

الحيثية الثانية:- تيسير تعلم لغة الإشارة وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الصم.

الحيثية الثالثة:تشير إلى توفير التعليم للمكفوفين والصم، والمكفوفين، ولا سيما الأطفال منهم، بأفضل اللغات وطرق ووسائل الاتصال للأشخاص المعنيين، وفي بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي،والاجتماعي.

رابعاً: كما تعتمد أيضاً باتخاذ التدابير المناسبة لتوظيف مدرسين، ومن أبرز هذه التدابير:، مدرسون يتقنون لغة الإشارة، طريقة برايل،فضلاً عن ذلك تدريب الأخصائيين والموظفين العاملين في كل مستويات التعليم. ويضم هذا التدريب كلاً من التوعية، واستعمال طرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة والمناسبة، والتقنيات والمواد التعليمية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة(ينظر: الأمم المتحدة،٢٠٠٦، ص٩).

خامساً: تضمن الدول - إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم العالي العام،والتدريب المهني،وتعليم الكبار، والتعليم مدى الحياة من دون تمييز وعلى قدم المساواة مع آخرين (ينظر: الأمم المتحدة،٢٠٠٦، ص٨).

المبحث الثالث

التعليم الدامج حسب قانون حقوق ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة رقم (١١) لسنة (٢٠٢٤)

نتطرق في هذا المبحث إلى قانون حقوق ذوي الإعاقة، ولاسيما ما يخص التعليم الدامج، وقبل البدء بالتعليم الدامج،لابد لنا أن نعرف ما هو القانون، وماهي أبرز المصطلحات؟، لابد لنا من تحديد المصطلحات:

المادة- ١-أولا: تحل تسمية (قانون حقوق ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة) محل تسمية (قانون رعاية ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة) أينما وردت في هذا القانون(رئاسة الجمهورية، ٢٠٢٤،ص١).

ثانياً- تحل كلمة (حقوق) محل كلمة (رعاية) أينما وجدت في هذا القانون.

أولاً: المصطلحات، هناك مجموعة من المصطلحات التي تم بيانها من خلال هذا القانون، ومن أبرزها: (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢٤،ص١-٢).

المادة -١- يقصد بالمصطلحات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاؤها:-

أولا- ذوي الإعاقة: الشخص الذي يعاني من عاهات طويلة الأجل سواء كانت بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية تمنعه من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

ثانياً- ذو الاحتياج الخاص: الشخص الذي لديه قصور في القيام بدوره ومهامه بالنسبة لنظرائه في السن والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبية بما في ذلك التعليم أو الرياضة أو التكوين المهني أو العلاقات العائلية وغيرها، ويعد قصار القامة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

خامساً- التمييز:- أي تفرقة أو استبعاد او تقييد بسبب الإعاقة أو الاحتياج الخاص يترتب عليها الأضرار أو الغاء الاعتراف بأي من الحقوق المقررة بموجب التشريعات أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين.

سادسا-الدمج: السياسات التي تهدف إلى تحقيق المشاركة الكاملة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في شتى مجالات الحياة داخل المجتمع دون أي شكل من أشكال التمييز.

سابعاً- معلم التربية الخاصة:-وهو معلم حاصل على شهادة البكالوريوس في الأقل متخصص في التربية الخاصة يعمل في المؤسسة التعليمية يخضع لدورات في وزارة الصحة.ويقدم النصح والمشورة للطلاب والطالبات من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المراحل الدراسية.

مادة ١٥ ثالثا-وزارة التربية:

وكما تناقش وزارة التربية العديد من الجوانب ومن،أبرزها: (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢٤،ص٨).

الجانب الأول،-تأمين تعليم رياض الأطفال والابتدائي والثانوي، بجميع أنواعه.

الجانب الثاني: كما تشرف على المؤسسات التعليمية التي تهتم بتربية وتعليم ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

الجانب الثالث- كما تهيء المناهج التربوية والتعليمية الخاصة بالتعريف بحقوقهم،أو التي تلبي متطلباتهم واستعدادهم وطباعتها.

الجانب الرابع: كما تخصص وتأمين التجهيزات الأساسية ووسائل الاتصال واللغة التي تساعدهم على التعليم والتدريب مجاناً.

هـ- كما توفر أيضاً الملاكات التعليمية والفنية المؤهلة للتعامل مع التلاميذ والطلبة ومنحهم المخصصات المهنية المطلوبة ومن مرحلة الطفولة المبكرة.

بالإضافة إلى ذلك نجد هناك إضافة مجموعة من فقرات جديدة الى البند ثالثا من هذه المادة لتقرأ كالاتي:

الفقرة الأولى، تنص على توفير مقاعد مجانية في المدارس الاهلية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لمن هم من أصحاب محدودين .

الفقرة الثانية، التي تستثني بطيء التعلم من شرط العمر عند التسجيل على ان لا يتجاوز العشر سنوات في الصف الأول الابتدائي.

الفقرة الثالثة، كما توفير المناهج الخاصة بصيغ قابلة للوصول في المدارس والمعاهد والمراكز المتخصصة بطرق مختلفة.

مادة ١٥: رابعا - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

أ- توفير فرص التعليم الجامعي ومتطلبات التعليم الدامج والترتيبات التيسيرية المعقولة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وإمكانياتهم وتوفير وسائل الاتصال واللغة والتعلم عن بعد لتسهيل حصولهم على التعليم بالمساواة مع الآخرين.

ب- إعداد ملاكات تعليمية متخصصة فنية ومؤهلة للعمل مع مختلف فئات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

ج- تخصيص مقعدين دراسيين في كل اختصاص للقبول في الدراسات العليا لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة استثناء من شرط العمر.

اقتراح اللجنة أضافة فقرة جديدة إلى البند رابعا من هذه المادة وتأخذ التسلسل (د) وتقرأ بالشكل الاتي:

د - توفير المنحة المجانية في الجامعات العراقية للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لمن هم دون خط الفقر وفق ضوابط يحددها وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

الخاتمة:-

من خلال تتبع آراء (التعليم الدامج لذوي الإعاقة في ظل الاتفاقية الدولية وقانون حقوق ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة رقم (١١) لسنة (٢٠٢٤)) يمكن أن نحدد مجموعة من النقاط الأساسية:-

١- فقد عني بالتعليم الدامج نمط تعليمي مرن، يمكن من خلاله نحقق زيادة وتطوير، وتنوع الخدمات التربوية للتلاميذ من ذوي الإعاقة الخاصة لزيادة فرصة تفاعلهم الاجتماعي مع أقرانهم.

٢- تستند طرق التعليم الدامج على (توفير غرفة المصادر، توفير الخدمات المساندة للطلبة من ذوي الإعاقة بالمدرسة العامة، الصف الدامج).

٣- من أبرز الصعوبات التي تواجه التعليم الدامج هي: الحواجز المواقفية، والحواجز المؤسساتية، والحواجز البيئية.

٤- أبرز ما نصت عليه الاتفاقية، هو تمكين الأشخاص من الحصول على التعليم المجاني الابتدائي والثانوي، التعليم العالي العام،والتدريب المهني،وتعليم الكبار، والتعليم مدى الحياة من دون تمييز وعلى قدم المساواة مع آخرين.

٥- كما نلاحظ أيضاً أن أبرز ما جاء به قانون حقوق ذوي الإعاقة رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤، هو توفير مقاعد مجانية في المدارس الاهلية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، ويستثنى بطيء التعلم من شرط العمر عند التسجيل على ان لا يتجاوز العشر سنوات في الصف الأول الابتدائي، وتوفير المناهج الخاصة بصيغ قابلة للوصول إلى المدارس والمعاهد والمراكز المتخصصة بطرق مختلفة.

قائمة المصادر

١- حسين، أحمد محمد، معوقات الدمج الشامل لأطفال التوحد بمدارس التعليم العام من وجهة نظر المعلمين، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة،٢٠٢١.

٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قرار٦١/ ٦١١، ٢٠٠٦.

٣- رئاسة الجمهورية، مشروع التعديل الأول قانون حقوق ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة رقم (١١) لسنة (٢٠٢٤).

٤- عطاالله، عبد الله السيد(وآخرون)، ممارسات معلمي صفوف دمج ذوي الاحتياجات الخاصة للتعليم المتمايز رؤية مقترحة، مج ١٨،عدد٤، ٢٠٢٤.

٥- العنزي، صالح هادي، الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين في نفس المجال، مجلة البحث العلمي في التربية، عدد٢٠، ٢٠١٩.

٦- عبد النبي، فادية رزق عبدالجليل،واقع مواجهة مشكلات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام بمنطقة نجران من وجهة نظر المعلمات والمشرفات وقائدات المدار س، جامعة نجران، السعودية،مج١١،عدد١٢، ٢٠٢٢.

٧-غشير، سناء سعد، استراتيجيات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، كلية التربية، جامعة طرابلس،د.س.

٨-مراد، حسام إبراهيم، متطلبات تطوير نظام دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية الحكومية،كلية التربية، جامعة دمياط،العدد ٧٣.

٩- محمد، زهراء هشام، التعليم الدامج والمساوي للتلامذة من ذوي الإعاقة دراسة مسحية في الأتجاهات والصعوبات، جامعة المستنصرية، ٢٠٢١.